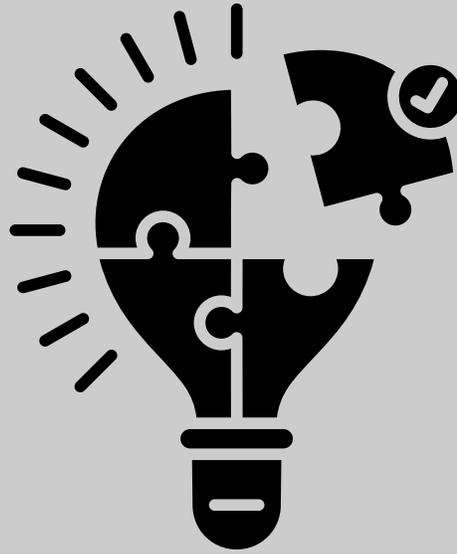


خطة تنفيذية

في مواجهة الجرائم الإسرائيلية



ما يجب أن تفعله الدول منفردة، وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والشركات



كانون الثاني 2024

في الوقت الذي ما زالت منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي تقوم بتصعيد حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة وعدوانها على لبنان،

يتواصل فشل المجتمع الدولي في اتخاذ أي إجراءات فعلية. فما يزال يسمح هذا الفشل، سواء كان على شكل عدم اتخاذ أي إجراء أو على شكل تواطؤ، لـ "إسرائيل" بتكريس هيمنتها الاستعمارية بشكل أكبر وأوسع، بما في ذلك تصعيد حملتها ضد الأونروا لتفكيكها رغم أنها وكالة مفضّلة من قبل الأمم المتحدة وتتمتع بالحماية. وبدلاً من تحمل مسؤولياتهم في مواجهة الإبادة الجماعية والعدوان المستمرين، يكرس حلفاء "إسرائيل" جهودهم عبر الفيتو ونفوذهم السياسي لتقويض إمكانية اتخاذ تدابير جماعية من قبل الدول الأخرى. ولمواجهة انتهاكات "إسرائيل" وحلفائها للقانون الدولي، فإن على المجتمع الدولي، أي كلّ دولة بشكل فردي، ووكالات ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، وأيضاً القطاع الخاص، واجب أخلاقي وقانوني لاتخاذ إجراءات فعلية. فعلى كل جهة اتخاذ إجراءات فعلية - مع أو بدون وجود قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من مجلس الأمن. على الدول والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص اتخاذ كل التدابير العملية لفرض وقف إطلاق النار فوري في غزة ولبنان، ووضع حد لحملة "إسرائيل" ضد الأونروا، بما في ذلك فرض وقف تنفيذ لتشريعاتها الأخيرة الهادفة إلى حظر عمل الوكالة في فلسطين؛ بل وعليها واجب مواصلة اتخاذ هذه الإجراءات حتى يتم تفكيك منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي وإنهاء الاستعمار في فلسطين.

التزامات الدول

حظر تبادل الأسلحة

1. منع توريد أو بيع أو النقل المباشر أو غير المباشر من وإلى "إسرائيل" لجميع الأسلحة والمواد ذات الصلة بما في ذلك التدريبات التقنية، وأنظمة المراقبة والاستطلاع، والتكنولوجيا، والخدمات أو المساعدات المتعلقة بالتصنيع أو الصيانة أو الاستخدام.

2. تطبيق مبدأ "الحظر الشامل" على توريد أو بيع أو نقل أي مكون إلى "إسرائيل" إذا كان يمكن لمثل هذا العنصر المكون أن يساهم بشكل مباشر في تطوير القدرات التشغيلية لقواتها المسلحة.

3. حظر كافة أنواع التعاون أو التنسيق العسكري أو الأمني مع "إسرائيل" بما فيها التي تكون على شكل خدمات ولوجستيات، مثل المشاريع الصناعية والبحثية المشتركة.

حظر السفر

منع دخول أو عبور الأشخاص العاملين باسم الحكومة أو المرتبطين بها عبر أراضي الدول.

تجميد الأصول وتقييد الأعمال

على الدول تجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة على أراضيها، والتي تملكها أو تديرها بشكل مباشر أو غير مباشر الحكومة الإسرائيلية أو أي أفراد أو كيانات مرتبطة بها، بما في ذلك شركات الأعمال الخاصة.

شبكات التوسع/الانتشار

1. طرد الدبلوماسيين الإسرائيليين وممثلي الحكومة وغيرهم من الإسرائيليين من ممثلي الحكومة أو المرتبطين بها الذين يعملون على المساعدة في التهرب من العقوبات و/أو انتهاك القرارات الدولية.

2. إغلاق المكاتب التمثيلية للحكومة الإسرائيلية وللأشخاص والمنظمات، وكذلك من يعمل باسمهم ومنعهم من المشاركة في المشاريع المشتركة وأي مشاريع تجارية

المقاطعة الثقافية

إنهاء كافة أشكال التعاون الثقافي والرياضي (إغلاق المؤسسات التي تمثل "إسرائيل" في أراضي الدول، ووقف التعاون الثقافي والتوأمة مع المدن والبلدات الإسرائيلية، وإغلاق مؤسساتها الثقافية العاملة في "إسرائيل")

دعم القضية

الفلسطينية والأونروا

1. التوقف فوراً عن قمع حركات التضامن العالمي مع فلسطين
2. حماية الأونروا وضمان قدرتها على الوفاء بولايتها، من خلال زيادة التمويل ومطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتصويت على قرار يقضي بتحديد ميزانية أساسية للأونروا لا تعتمد على تبرعات الدول.
3. الاعتراف بأن "إسرائيل" منظومة استعمار وفصل عنصري، وتقديم الدعم السياسي والأخلاقي والمادي لحركة التحرير الفلسطينية.
4. جعل السلطة القضائية في الدول، استناداً إلى آلية الولاية العالمية للقضاء الوطني، في متناول الفلسطينيين.

حظر النقل

1. على الدول تفتيش الشحنات التي تتواجد على أراضيها أو تمر عبرها المتجهة إلى "إسرائيل"، أو القادمة منها، أو التي تشغلها.
2. منع دخول السفن إلى الموانئ إذا كان لدى الدول معلومات وأسباب معقولة تفيد امتلاكها أو تشغيلها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل جهات إسرائيلية أو من قبل فرد و/أو كيان يعمل لمصلحتها.
3. فرض حظر على شركات السفر والنقل الاسرائيلية، مثل (EL AL, Israil, Zim) (.Integrated Shipping Services Ltd وغيرها، ومنع دخول أي بضائع أو سلع يتم نقلها على متن طائرات أو سفن تحمل العلم الإسرائيلي، أو يتم نقلها عن طريق السكك الحديدية والطرق البرية.

الحظر التجاري

فرض حظر تجاري على "إسرائيل"، بما في ذلك حظر تصدير واستيراد السلع والخدمات والتكنولوجيا، وإلزام القطاع الخاص بسحب استثماراتها من "إسرائيل".

التزامات المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة

المساعدة والتعاون

وقف العلاقات المالية، بما في ذلك جميع أشكال المساعدة والتعاون، مع "إسرائيل"، والحذر من التورط في المساعدة في ارتكاب فعل غير مشروع دولياً.

مسؤولية الحماية

الالتزام بمساعدة الدول، بموجب مسؤولية الحماية، للوفاء بواجبها في حماية الفلسطينيين من الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية.

العلاقات

الرياضية والثقافية

قطع كافة أشكال التمويل والعلاقات مع المؤسسات الرياضية والثقافية الإسرائيلية ومنعها من المشاركة في المسابقات والفعاليات.

العضوية والامتيازات

إلغاء أو تعليق عضوية وامتيازات منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلية، بما في ذلك مشاركتها وترشحها في البرامج واللجان الإقليمية والدولية.

إدراج أسماء الجناة

وفضحهم ومحاسبتهم

تسمية المنظومة الإسرائيلية وأجهزتها الرسمية وحكومتها ومسؤوليها بشكل واضح باعتبارهم مسؤولين عن الانتهاكات والجرائم المرتكبة في فلسطين.

حماية ودعم الأونروا

رفض محاولات استبدال الأونروا وتقديم الدعم المالي والفني والتعاوني للوكالة.

دعم حركة التضامن الدولية

تقديم الدعم لحركة التضامن الدولية مع فلسطين والتنديد بالإجراءات القمعية التي تتخذها الدول والتي تحرم الشعوب، من بين أمور أخرى، من الحق في الاحتجاج وحرية التعبير والتجمع.

دعوة الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة

حثّ الدول الأعضاء والضغط عليها لسحب استثماراتها ودعمها من "إسرائيل" وفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية عليها.

دعم المقاومة الفلسطينية ضد منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي

التعبير علانية وبوضوح عن دعم حقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي بكافة الوسائل الضرورية والممكنة، ودعم حركة التحرير الوطنية الشعبية وتوسيع جهود حشد الموارد لها.

التوثيق والتحقيق

تشكيل لجنة للتحقيق في جرائم المنظومة الإسرائيلية في فلسطين ولبنان.

التزامات القطاع الخاص

المقاطعة وسحب الاستثمارات

إنهاء جميع العلاقات التجارية مع المنظومة الإسرائيلية ومؤسساتها على الفور، بما في ذلك إغلاق فروعها في "إسرائيل" ومستعمراتها، وسحب الاستثمارات من السوق الإسرائيلي وإنهاء جميع عقود المشتريات مع الشركات الإسرائيلية.

الإجراءات القانونية الواجبة والتعويضات

البدء في اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة للوفاء بتقديم التعويضات والانصاف للفلسطينيين المتضررين.

مسؤولية المساعدة والتحريض

وقف توفير المنتجات والخدمات، بما في ذلك الأسلحة والمعدات العسكرية، التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ارتكاب "إسرائيل" للجرائم الدولية، وتحمل مسؤولية المساعدة والتحريض على الإبادة الجماعية و/أو الجرائم الأخرى.

دعم الأونروا

توفير الدعم للأونروا، بما في ذلك التمويل والشراكة مع الوكالة والمساعدة في تأمين السلع والخدمات والمساعدات للفلسطينيين.